المحور الأول: البيئة الإقليمية والدولية وتأثيرها على العراق

مستقبل البقاء الباهض: الوجود العسكري الأمريكي في العراق ما بعد داعش (تحليل ومراجعة ورؤية)

أ.م د صلاح مهدي هادي(*)
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

أ. د علي حسين حميد(*)
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Abstract:

It was not assumed that things would happen in this way, after three years since the withdrawal of American forces from Iraq, the political authority in Iraq in 2014 pays the price of misconceptions in the human security and military.

A tremendous amount of oppression, bloodshed, and war that crosses the Iraqi borders to include the governorates, all the way to the parties of the capital, Baghdad Start everything easy after the withdrawal of the US end of December forces, the first of 2011 to inaugurate a new phase of the history of Iraq's political, security and economic, developments that took place the emergence of the "ISIS" in Syria and the situation in Iraq the Middle East region as a whole on the political, security, military and economic stake, including his campaign this The stage of challenges to Iraq as a country and to the region as a whole, but to put the Iraqi military security system in a new test, as that system failed to fall the Iraqi governorates in the hands of the terrorist organization My Declaration of Mosul, the Caliphate State, which put the Iraqi government in serious trouble, as it proved that the US withdrawal was not an easy task after becoming its presence is not welcome at the internal level, both at the level of government and the people. The important question that arises here is: What is the future of the US military presence in Iraq after 2019? In order to answer this question, we divided the study into three main axes, as the first deals with: the rise of ISIS and the internal confrontation strategy. It deals with the second axis: the American withdrawal from Iraq in 2011 and the restoration of its existence in 2014. While it deals with the third axis: the US military presence (options and possibilities). The study ends with conclusions about the future of the US military presence in Iraq after 2019.

الملخص :

لم يكن مفترضاً أن تجري الأمور على هذا النحو، فبعد ثلاث أعوام على انسحاب القوات الأمريكية من العراق، أصبحت السلطة السياسية الحاكمة في العراق عام 2014م تدفع ثمن سوء التقدير السياسي والعسكري الأمني جراء الانسحاب الأمريكي منه في كانون الأول عام 2011م. فكان لهذا الكيان المزعوم (داعش) استراتيجية عبر عنها (إدارة التوحش) عبر البطش وسفك الدماء وحرب تتخطى الحدود العراقية لتشمل المحافظات وصولاً لأطراف العاصمة "بغداد". بدء كل شيء خاطف وسريع بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية كانون الأول من عام 2011 ليدشن مرحلة جديدة من تاريخ العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً، فالتطورات التي حصلت بظهور تنظيم "داعش" في سوريا والعراق وضع منطقة الشرق الأوسط برمتها على المحك السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، بما حملته هذه المرحلة من تحديات للعراق كدولة وللمنطقة ككل، بل وضع منظومة الأمن العسكري العراقي في اختبار جديد، إذ لم تتمكن تلك المنظومة الأمنية من المحافظة على مناطق شاسعة من العراق مما مكن التنظيم الارهابي من إعلان الموصل "دولة الخلافة"، الأمر الذي وضع الحكومة العراقية في مأزق خطير، كونه اثبت لها بأن الانسحاب الأمريكي لم يكن بالأمر الهين بعد ان أصبح وجودها غير مرحب به على الصعيد الداخلي سواء على مستوى الحكومة والشعب. والسؤال المهم الذي يطرح هنا: ما هو مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام 2019م ؟، ومن اجل الإجابة عن هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، إذ يتناول الأول : صعود تنظيم "داعش" واستراتيجية المواجهة الداخلية. ويتناول المحور الثاني : الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011م واستعادة وجوده عام 2014م. في حين يتناول المحور الثالث : الوجود العسكري الأمريكي (خيارات واحتمالات). وتنتهي الدراسة باستنتاجات حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام 2019م.

أولا: المقدمـة

ان الترهل في الاداء السياسي لحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام2003، كان نتيجته تعرض العراق للعودة النوعية للإرهاب، فبعد أن أصبح العراق من جهة منكشفاً إستراتيجياً نتيجة الخروج العسكري الأمريكي عام 2011م، ومن جهة أخرى يعاني من أزمات داخلية (الاعتصامات، المواجهة العسكرية، مطالب العشائر)، ليعود العراقيون إلى أصل محنتهم لكن هذه المرة "بديلاً عن الحرب الطائفية عام 2006م" إلى معضلة أمنية وحرب إرهابية طاحنة والمتمثلة بصعود تنظيم "داعش الإرهابي" مستفيداً من الفرص لتبدو نواتجها عنوان مبتغاه الأولي أحداث الموصل حزيران عام 2014م.

ثانياً: أهميـة الـدراسـة

هناك مخاطر وأهمية لموضوع الإرهاب، فبعد أن تبدلت فواعله بصعود تنظيم "داعش"، والذي شن هجومه على المحافظات العراقية وبعد أن وجد "فرصة إستراتيجية" متمثلة بالانسحاب الأمريكي من العراق أواخر عام 2011م، وفقدان الحكومة العراقية مقود السيطرة في إدارة الملف الأمني العسكري، الأمر الذي جعل البعض ينظر على هذا "الترحيل العسكري الأمريكي" قصور الوعي لدى الساسة وهو الذي أوصل الأمور إلى هذه "المحنة الأمنية الساخنة". كون هذا التنظيم الإرهابي لم ينتشر ويقوى ويتحول لدولة، لولا الانسحاب العسكري الأمريكي، وضعف القيادات العسكرية العراقية "آنذاك". فكانت احداث "داعش" وكأنها متغير منتظر، يعيد الجميع من خلاله الحسابات، فرصاً وتحدياً، تفكيراً وتخطيطاً، قدراتاً وأهدافاً.

ثالثاً: إشكـاليـة الـدراسـة

حمل لنا عنوان الدراسة مستقبل البقاء الباهض: الوجود العسكري الأمريكي في العراق ما بعد داعش

(تحليل ومراجعة ورؤية) إشكالية كبيرة اكتظت بتساؤلات عدة وأثارت الجدل للإجابة عنها، ومن هذه التساؤلات : ما الأسباب والعوامل التي أدت تطور تنظيم "داعش" الإرهابي في العراق ؟، وهل العوامل الداخلية العراقية (السياسية، و"العسكرية الأمنية") هي التي ساهمت بوجود تنظيم "داعش" ؟، وهل كان بالإمكان ابقاء القوة العسكرية الأمريكية في العراق أن تحول دون تحقيق تنظيم "داعش" تمدده الجغرافي ؟، وهل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام ملف تنظيم "داعش" للضغط على الحكومة العراقية ؟، وما مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام 2019م ؟ في ظل تطورات الأحداث على الساحة الداخلية العراقية والإقليمية "الإيرانية"، وانعدام استقلال القرار السياسي العراقي نتيجة ازدياد النفوذ الإيراني حتى داخل المؤسسات الرسمية العراقية.

رابعاً: فرضيـة الـدراسـة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الوجود العسكري الأمريكي قد تغيرت مبررات وجوده وعودته بعد ظهور تنظيم "داعش" الإرهابي لدى البعض من الكتل السياسية العراقية بين مؤيد ومعارض، فضلاً عن مواقف الأطراف الإقليمية المهمة والمؤثرة في المشهد العراقي.

المحور الأول : صعود تنظيم "داعش" واستراتيجية المواجهة الداخلية

بعد عام 2005م، كان الواقع السياسي والأمني في العراق هشاً، لجملة أسباب منها تصاعد معدلات الفساد المالي والاداري، وترهل الجهاز الحكومي، وعجز واضح عن تلبية مطالب الناس،(1) والزيادة المستمرة في انعطاف العملية السياسية عن مسارها والتحول إلى الطائفية السياسية وما صاحبه بعدها من تفجيرات سامراء في عام2006، كل ذلك أفرز واقعاً هشاً أسهم في خلخلت الوضع السياسي والاقتصادي والأمني.(2)

على اثرها، تم إعلان ما يسمى "دولة العراق الإسلامية" أول مرة في 2006/10/15م، واتخذت من محافظة الانبار عاصمة لها، إذ قسم "التنظيم العراق إلى "إمارات إسلامية"، تحت عنوان (الدولة الإسلامية) وقد أسقطتها صحوات الانبار عام 2007م وطردتها من المحافظة بحلول عام 2008م. وظلت في تراجع كبير بين عامي (2008 2009) بفعل مجالس الصحوات التي ظهرت بين عامي (2006 2007).

وبرغم الدور الكبير الذي لعبته الصحوات، لم تكن الحكومة العراقية مطمئنة لوجودها وكانت دائماً تنظر اليها بعين القلق والريبة، إذ رفضت طلب عناصر الصحوة بإدماجهم في القوات الأمنية العراقية،مما أعطى لعناصر (القاعدة في بلاد الرافدين) أو عناصر (الدولة الإسلامية) فرصة كبيرة في العودة واحياء دولتهم في وثيقة إستراتيجية أعلنوا عنها في 2010/1/15م، إذ أكدوا ان إقامة هذه الدولة المشروع الاساسي للقاعدة في العراق.

من جانب آخر، اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة القاعدة قبل الانسحاب من العراق، على تكوين مجالس للصحوات العشائرية قادها في البداية الشيخ (عبد الستار أبو ريشة) شيخ قبيلة الدليم في محافظة الأنبار، الذي اغتالته القاعدة في 2007/9/13م بتخطيط مما سمته وزارة الأمن فيها، لكن استمرار الصحوات ونجاحها في مواجهة (القاعدة ودولة العراق الإسلامية) وطردها من مناطق نفوذها في الانبار والفلوجة وبعض مناطق الشمال العراقي.(3)

وعليه، اعترفت "دولة العراق الإسلامية" بسقوط دولتها الإسلامية في وثيقتها الإستراتيجية الصادرة في كانون الثاني عام 2010م، تحت عنوان (خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية) وأكدت إمكانية العودة، مستغلة التخبط والتبدل في الأجندة الأمنية للحكومية العراقية، وتغيرها من استثمار الصحوات وتمكينها الى خلاف ذلك، مما ساعد في عودة القاعدة وقيامها بعدد من العمليات الكبيرة منذ أيلول / عام 2009م حتى نيسان / عام 2010م رغم استهداف ومقتل ما يعرف بـ أميرها (أبي عمر البغدادي) و (أبي حمزة المهاجر) نائب أمير الدولة في 2010/4/20م.(4)

اذ كان الغرض الاساسي للوثيقة : (خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية) هو ضع إستراتيجية لمرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق بنهاية كانون الأول عام 2011م. وقد وضعت الوثيقة خمس أعمدة لهذه الإستراتيجية، هي : (5)

أولاً : السعي الجاد لتوحيد الجهود / بمعنى أن الوحدة هنا تعني بصورة أساسية انضمام الفصائل الأخرى إلى "دولة العراق الإسلامية" التي ترى القاعدة أنها ضحت وتنازلت في سبيل إقامتها، إذ تنقل عن (أبو حمزة المهاجر) وزير الحرب قوله للجماعات الأخرى : (يا عباد الله هذا مشروعكم ومشروع الأمة وليس حكراً علينا. ولقد تخلينا عن أسماء جماعتنا وتركنا إمارتها لصالح هذا المشروع الكبير).

ثانياً : التخطيط العسكري المتوازن / وفي هذا الجانب تضع الوثيقة الملامح الأبرز للإستراتيجية المقبلة للجماعة، إذ تلاحظ الوثيقة أن القوات الأمريكية قد أجمعت أمرها على الرحيل، ولم تعد تطيق البقاء في العراق. وعلى هذا الأساس تدعو الوثيقة لتركيز الجهود على استهداف من أسمتهم الأعداء الداخليين، إذ تضع مبدأ (تسع رصاصات على المرتدين ورصاصة على الصليبيين). كما تحدثت على التركيز على قصف مراكز وتجمعات القوات العراقية واستهداف وحدات النخب منها خصوصاً.

ثالثاً : تقر الوثيقة بذكاء فكرة قيام الصحوات العشائرية، وتضع ملامح لخطة معاكسة للتعامل مع هذا الموضوع تتمثل بما أسمته بالصحوات الجهادية، وهي كما يبدو أسلوب إدارة لا مركزي، يعطي صلاحية واسعة لشيوخ العشائر في إدارة الوضع الأمني لمناطقهم في ظل "دولة العراق الإسلامية".

رابعاً : العناية بالرمز السياسي / تقول الوثيقة هنا إن أمير "دولتها" (أبو عمر البغدادي) قد أصبحت له رمزية؛ بسبب السياسة الإعلامية للحكومة العراقية التي تصفها الوثيقة بالحمقاء بسبب كثرة الأخبار عن ملاحقة البغدادي واعتقاله مما أدى إلى أن يصبح محط اهتمام الإعلام. ولكن الوثيقة تدعو إلى الاهتمام بتعيين نواب للأمير حتى لا يعتمد مشروعها على رجل واحد. وكانت الوثيقة صدرت قبل شهرين من مقتل (أبي عمر البغدادي) و(أبي حمزة المهاجر) في نيسان عام 2010م. وقد كان من اللافت مسارعة التنظيم بإعلان مبايعته لأمير ونائب معاً (أبو بكر البغدادي). كما سبق هذا الإعلان بيان أصدره وزير الحرب الجديد (الناصر لدين الله أبو سليمان) يتوعد فيه بمواصلة القتال.

خامساً : طمأنة المخالفين بما تصفه الوثيقة بالحكم العادل / ويعني الاهتمام بالجوانب الإدارية ومحاولة إقامة الاستقرار وبناء الجبهة الداخلية عن طريق إرساء هياكل قانونية لتنظيم الاقتصاد والقانون الجنائي وفق الشريعة الإسلامية. وتدعو الوثيقة هنا إلى تنظيم التعامل مع الجماعات الأخرى وتثني على تجربة تقول إنها حسنة حين دفع المسيحيون الجزية لتنظيمهم من أجل العيش في الأراضي التي يسيطر عليها.

بعد مقتل (أبي عمر البغدادي) بقصف جوي لطائرات أمريكية منزلاً كان فيه في منطقة الثرثار بتاريخ 2010/4/19م، تولى (أبي بكر البغدادي) أمارة (دولة العراق الإسلامية). وبعد توليه أكد من جانبه على ولائه لزعيم القاعدة (أسامة بن لادن)، وأعلن بيعته له، واستعاد نشاط القاعدة بقوة، واستطاع تنفيذ استراتيجيته الثانية في استعادة الدولة والقضاء على الصحوات وتنشيط عملياتها والتمدد في سوريا، ولكن بعد مقتل (أسامة بن لادن) في 2011/5/2م وتولي (أيمن الظواهري) لم يسارع (أبي بكر البغدادي) ببيعته، ووصلت المراحل في النهاية لفك الارتباط. ويمكن القول إن "داعش" كانت ترى نفسها أولى واقعياً وعملياً بقيادة الجهادية العالمية، من القاعدة، وأثبت ركناً وغلبة منها.

تأكد ذلك في 2014/5/12م، إذ قطع تنظيم "داعش" الارهابي علاقة بالقاعدة، وطالب (أبي محمد العدناني) المتحدث باسم "داعش" في العراق والشام، تنظيم القاعدة وأميرها (أيمن الظواهري) ببيعتها كإمارة ودولة، كما فعل هو وشيخه (أسامة بن لادن) مع طالبان و (الملا عمر) سابقاً. وتوالت انتقادات قيادات القاعدة لتنظيم الدولة بعد مقتل أمير حركة أحرار الشام في حلب (أبي خالد السوري) الملقب بـ (أبو عميرة الشامي) في 2014/2/21م، الذي اتهم فيه تنظيم "داعش" رغم تبرؤها منه، واتسعت الهوة بينها وبين القيادة المركزية للقاعدة وغيرهم.

وتوالت انتقادات (أيمن الظوهري) و (آدام يحيى غدن "الملقب عزام الأمريكي") و (أبي قتادة) الفلسطيني في آذار نيسان / عام 2014م، لـ "داعش" بالغلو والشطط والتطرف. ولكن الحقيقة أن هذا التنظيم العنيف أصبح الأقوى سورياً وعراقياً.

في العراق، كانت عودة داعش قوية منذ عام 2013م،لاسيما بعد تظاهرات المناطق الغربية، ومطالبتها بإعادة التوازن في المناصب السيادية، واطلاق صراح المعتقلين، الذين يتم اعتقالهم دون مذكرات قبض قانونية وعدم تقديمهم إلى المحاكم

حتى بعد مرور عدة أعوام على اعتقالهم، وإلغاء قانون المسألة والعدالة، والمادة (4) من قانون مكافحة الإرهاب، وغيرها من المطالب التي تعكس معاناة طيلة أعوام الاحتلال، وما بعدها.(6) وبعد فض القوات الأمنية في عهد رئيس الوزراء "السابق" (نوري المالكي) اعتصام محافظة الانبار بالقوة في 2013/1/1م، غدا العراق أكثر بلد في العالم يتعرض لعمليات إرهابية، ووفقاً لمنظمة (Iraq Body Count) غير الحكومية كان عام 2013م الاكثر دموية منذ عام 2008م مع مقتل (9475) ألف مدنياً.(7)

لكن الأهم من كل ذلك، عدم تمكين الحكومة العراقية للصحوات بالشكل الكافي، ادى بالمقابل إلى أحياء تنظيم "داعش". إذ استمرت معارك الأنبار والفلوجة بين الجيش وعناصر "داعش" الارهابي.(8)

في 2014/6/11م، "سقطت الموصل"، ثاني أكبر المحافظات العراقية، وبقية مدن محافظة نينوى، واستولى التنظيم من بنوك الموصل على ما يقدر (425) مليون دولار والكثير من سبائك الذهب، ليتسلم التنظيم المال والأسلحة وملايين الدولارات من بنوك الموصل ونينوى. وقبل ذلك سقطت مناطق واسعة من محافظة الأنبار، ومحافظة صلاح الدين على التوالي. كل ذلك تم في ظرف زمني قياسي، فاجأ العالم، وأخافه.

قدر البعض عدد المهاجمين من تنظيم "داعش" بقوة عددها بأكثر من 3 آلاف مسلح، استطاعوا السيطرة على المدينة، قاموا بأطلاق سراح أكثر من (1400) معتقل من سجن "بادوش"، وهو عدد خطير جداً، واتجهت "داعش" جنوباً إلى الشرقاط وبيجي والصينية التابعتين لمحافظة صلاح الدين بقيادة (علي سلمان الدليمي) المكنى بـ (أبو رعد).

ليلة 2014/6/11م، سقطت المناطق العربية في كركوك بيد تنظيم "داعش"، تحت قيادة (نعمة عبد نايف الجبوري) المكنى بـ (أبو فاطمة)، ولم تكن هناك أي مقاومة تذكر من لدن "الفرقة 12" من الجيش العراقي وقطاع عمليات دجلة المسؤولة عن حماية تلك المناطق، إذ سلمت كل معداتها وأسلحتها إلى قوات البيشمركة الكردية وذلك لمواجهة "داعش". وفي 2014/6/15م، ارتكب التنظيم الارهابي أكبر مجزرة أعدام بحق المنتسبين في قاعدة "سبايكر" شمالي تكريت. (9)

كما أعلن في 2014/6/29م، قيام "دولة الخلافة الإسلامية" بقيادة ومبايعة زعيمها (أبو بكر البغدادي) "خليفة للمسلمين"، وتغيير أسم التنظيم إلى (الدولة الإسلامية) فقط، وتطرق بيان "داعش" إلى الغاء الحدود بين العراق وسوريا، ودعا المسلمين إلى الهجرة إلى "دولة الخلافة". وبعد ذلك وبأيام، وفي أول ظهور علني له، وزع تنظيم "داعش" شريط فديو لخطبة القاها (أبو بكر البغدادي) في "الجامع الكبير" في مدينة الموصل، دعا فيها المسلمين إلى طاعته.(10)

ختاماً، لا مجال الآن، وبعد كل الذي جرى، إلا أن يتولى العراق إدارة أمنه بعد الانسحاب الأمريكي منه، ولعل من أولى ملامح ذلك، إن وظف العامل الديني توظيفاً دقيقاً، في الارتفاع إلى مستوى التحدي الذي يتعرض له الوطن، وان كان مدخل التبرير ورديفه حماية المقدسات، ذلك الارتفاع، وإن حمّل من قبل الآخر بهواجس، إلا أن ولادته كانت ذا وقع عملياتي حيث إعلان مرجعية النجف في 2014/6/13م الدعوة لـ (الجهاد الكفائي) ودالته "الحشد الشعبي".(11)

المحور الثاني : العراق بين الانسحاب الأمريكي عام 2011م والعودة عام 2014م

لا يخطئ من يظن، ان صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مازالوا حاذقين جداً في توصيف خطوط رجعة لتصرفاتهم الإستراتيجية. فالمتابع للأحداث المتلاحقة قبل أحداث الموصل في 2014/6/11م وما بعدها لاسيما بصيغتها العملياتية، يجد أن التصرفات الإستراتيجية الأمريكية حيال مكافحة الإرهاب عموماً وحيال العراق على وجه الخصوص، كانت في قسطها الأكبر تتضمن إيجاد ساحة مركزية لمواجهة الإرهاب، حتى أصبحت هذه الفكرة واحدة من أهم المسوغات المستدامة لأي عمل (وقائي) أو (إجرائي) تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما تراه تهديداً لمصالحها. وكأن المواجهة مع الإرهاب حلت محل ما سمي أبان الحرب الباردة بـ (الحرب بالوكالة).(12)

قبل عام 2011م، توصلت ادارة الرئيس (بوش "الأبن") إلى اتفاق مع الحكومة العراقية تشمل كل المجالات السياسية والعسكرية والأمنية وحتى الاقتصادية، والاهم في ذلك الاتفاق هو التوصل إلى تأطير قانوني للوجود العسكري الأمريكي في العراق، وتكون اساس تعتمد عليه الادارة الأمريكية التي ستخلفه.

وعلى هذا الاساس وقعت الادارة الأمريكية مع حكومة (نوري المالكي) رئيس الوزراء "الاسبق" في 2007/1/26م، على اعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف وضع أساس لعلاقات طويلة الأمد بين البلدين تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

فضلاً عن ذلك، لجأت الادارة الأمريكية إلى "اعلان مبادئ" لتجنب عرضه على الكونغرس، ومنحها مزيد من المرونة في التوصل إلى اتفاقات أخرى مع العراق، وبالفعل من أجل ضمان أساس قانوني للوجود العسكري الأمريكي والعمليات العسكرية في العراق تم عقد اتفاقيتين في 2008/11/17م هي اتفاقية الإطار الإستراتيجي المعروفة باسم (Strategic Framework Agreement – SFA) واتفاقية وضع القوات المعروفة باسم (Status of Forces Agreement – SOFA)، وابرز ما تم التأكيد فيها على سيادة العراق، وإن الوجود العسكري الأمريكي في العراق هو مؤقت، والتأكيد على انسحاب القوات الأمريكية من مدن العراق بحلول عام 2009م، والانسحاب الكامل في موعد

أقصاه 2011/12/31م.(13) وعلى الجانب العراقي تمت الموافقة ومصادقة (جميع القوى والأحزاب والكتل السياسية الموجودة حينها عام 2008م والتي لازالت موجودة في السلطة "عينها" وتم اقرارها في البرلمان العراقي بالأغلبية المطلقة).

وإذا ما أردنا التحقق مما تقدم، نجد أن الانسحاب الأمريكي من العراق الذي أطلق عليه الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بـ (الانسحاب المسؤول)، كان محمل بخطوط رجعة كثيرة ما دام الإرهاب موجوداً. إذ استغل الإرهابيون هذا الفراغ، وإن أبطأته موجات الربيع العربي، ليعاودوا نشاطهم في العراق أو عند تخومه، طالما بدا العراق ساحة صراع مشيدة أساساً، تناغم ذلك مع ضعف التخطيط (التدبير العراقي)، وعدم قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة عن فك أسرار لغز الإرهاب، وعدم تقنين العلاقة بين العراق والاطراف الإقليمية والدولية بخصوص مكافحته والتي خضعت إستراتيجيتها عراقياً إلى نوع من المزايدة السياسية والزهو بقدرة العراقيين على مجابهته، حتى إذا ما حانت الفرصة للإرهاب لكي يفعل فعلته وجد العراق نفسه مكشوفاً إستراتيجياً، من القدرة والقوة وحرية العمل (الحراك الإستراتيجي)، ويعاني من أزمات جعلت منه واهناً على الصعد عدة.(14)

وعند التدقيق في كل ما جرى، يبرز لنا التساؤل التالي، (هل كان بالإمكان على ابقاء قوة عسكرية أمريكية في العراق أن تحول دون تحقيق تنظيم "داعش" انتصاراته ؟، ولكانت الولايات المتحدة تولي اهتماماً أكبر للموضوع في حينه، والجيش العراقي أفضل تدريباً من دون شك، وهل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام ملف تنظيم "داعش" للضغط على الحكومة العراقية ؟)،(15) وللإجابة نقول : إن الكثير من الدراسات الإستراتيجية التي صدرت في تلك الفترة الزمنية، تشير إلى أن غالباً ما كان يلقى اللوم في قدرة تنظيم "داعش" من التمدد في العراق عام 2014م، على :

أولاً : فشل إدارة رئيس الوزراء "السابق" (نوري المالكي) في الابقاء على قوات عسكرية أمريكية كونه ولد فراغ أمني من حيث أن القوات الأمنية العراقية كانت ما تزال بحاجة إلى قوات أمريكية مساندة في عملياتها العسكرية ضد الإرهاب،(16) إذ حذر البعض أن حصول فراغ أمني كبير في العراق من شأنه أن ينجم عنه صراعات داخلية تؤدي إلى حرب اهلية كارثية.(17)

ثانياً : توجهات الإدارة الأمريكية برئاسة "باراك أوباما" على الوفاء بالوعود التي اطلقها قبيل انتخابه باتخاذه قرار الانسحاب من العراق، وهو أمر لا يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً، إذ غالباً ما يتنصل الرؤساء من تعهداتهم بحجة ان ظروف السياسة تدخل مدخلات جديدة للعمل، فضلاً عن اعادة الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية على أساس أكثر قبولاً من الدور الذي كان سائداً في مدة حكم الرئيس (بوش "الأبن") والذي أبدى تراجعاً.(19)

لذا ؛إن احتلال تنظيم "داعش" لمحافظات عراقية وسيطرته على ما يقارب ثلث مساحة العراق أصبح مفتاح لإعادة الوجود الأمريكي من جديد.(20) أي دفع العراق للانزلاق مجدداً نحو الفوضى، عبر اشعال فتيل العنف، في سبيل الإقرار بأهمية استمرار تواجد ملحوظ لتلك القوات من قبل الأطراف المحلية والإقليمية كافة.

وبهذا المعنى أن الولايات المتحدة وتساوقاً مع هذا التحليل لديها سياسة وإستراتيجية واضحة تتمثل في إضعاف العراق، فإذا كانت السياسة هي فن الممكن(ماهو كائن)، فإن الإستراتيجية هي فن المستقبل(ماينبغي ان يكون). قوامها الأساسي أن تتنبأ بما قد يحدث، وأن تستعد لاتخاذ إجراءات لتحقيق أهداف وغايات محددة.

اذ عمدت الإدارة الأمريكية إلى ترك العراق في نهاية كانون الأول عام 2011م، ليتحلل إلى مكوناته العرقية والدينية تحت مظلة نظرية الفوضى، من منطلق أن التوترات والانقسامات العرقية والطائفية سوف تتصاعد بصورة تلقائية عند الانسحاب الأمريكي، وبغياب الدولة وانعدام النظام وسلطة القانون.وهي في سبيل إتمام هدفها هذا وبعد أن خططت ملياً للانسحاب، خططت أيضاً لما بعد الانسحاب من خلال الفوضى والتخريب كأسلوب مقصود لإلغاء أسس الدولة التي كانت قائمة. متخذة من خيارات الوضع المعقد في العراق والمتمثل بسياسة الفوضى، والارهاب درباً لإعادة الوجود العسكري الأمريكي.(21)

كون الانسحاب الأمريكي في عام 2011م جرى، من دون الحصول على قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة، مما عد من قبل الكثير من الأمريكان بأنه خطأ إستراتيجي،(22) لا تتحمله إدارة (باراك أوباما) لوحدها، وأنما تشاركها في هذا الفشل إدارة (بوش "الأبن") في وضع الاعتبار الصحيح بخصوص وجود مركز دائم للقوات الأمريكية في العراق.(23)

وعلى صعيد آخر، كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "CIA" تراقب تنظيم "داعش" قبل انتقاله إلى المحافظات العراقية في 2014/6/9م،(24) وهو ما أشار اليه (Dean Boyd) المتحدث باسم وكالة الـ "CIA" بقوله : (أن المنظومة الاستخباراتية قدمت تحذيرات كثيرة إلى إدارة الرئيس "باراك أوباما"، بشأن أمكانية تحرك تنظيم "داعش" على محافظات عراقية). وأضاف بقوله : (يمكن لأي أحد أن يطلع فعلاً على حجم المعلومات التي قدمتها الـ "CIA" عن تنظيم "داعش"، والعراق لا ينبغي أن يتفاجأ بالوضع الحالي). وهو ما أكده (Michael S. Rogers) رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي، بقوله : " ان الامر لم يكن فشلاً استخباراتيا، بل فشلاً في سياسة التعامل مع المعلومات الاستخباراتية ".(25)

وبطيعة الحال، جدد احتلال تنظيم "داعش" لكبرى محافظات العراق الحرب السياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين (الديمقراطيين) من جهة، و (الجمهوريين) من جهة ثانية. وهو في الحقيقة يترجم اختلاف الحزبين حول موضوع العراق برمته منذ الغزو والاحتلال عام 2003م، مروراً بانسحاب القوات العسكرية الأمريكية نهاية عام 2011م، وصولاً لعام 2014م وظهور تنظيم "داعش" الإرهابي فيه. ففي هذا السياق وجد "الجمهوريون" ومن خلفهم "المحافظون الجدد" في ذلك فرصة لانتقاد الإدارة الديمقراطية وكيفية تعاملها مع ملفات "السياسة الخارجية" ولاسيما حيال العراق، إذ ارجع "الجمهوريون" سبب الانتكاسة التي تعرض لها العراق وظهور تهديد "داعش" إلى سحب القوات العسكرية منه نهاية عام 2011م الذي عارضوه بشدة ووجدت هذه الانتقادات صداها في الكونغرس، إذ انتقد (John Boehner) رئيس مجلس النواب (الجمهوري) الرئيس (باراك أوباما) بشدة قائلاً : (ان المصالح القومية الجوهرية في خطر مع ذلك ظل البيت الأبيض ينأى بنفسه على الرغم من تحذيرات الزعماء العراقيين وأعضاء الكونغرس بل وحتى أعضاء من إدارته)، وأضاف بقوله : (ان مثل هذا التفكير الضيق هو الذي شجع العدو وبدد تضحيات الأمريكيين)، أما (Michael Thomas Mc Caul) رئيس لجنة الأمن الوطني في مجلس النواب (الجمهوري)، انتقد الرئيس (باراك أوباما) بشدة قائلاً: (ان عدم جدية الإدارة في محاربة الإرهاب هو السبب في انتشاره في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، كما انتقد النائب الجمهوري (Peter King) إصرار الرئيس (باراك أوباما) على عدم إرسال قوات لقتال "داعش" مضيفاً أن الولايات المتحدة أصبح دورها محدود جداً في الأزمة. فيما عد السيناتور الجمهوري (Lindsey Graham) "قرار الانسحاب الأمريكي من أكثر قرارات السياسة الخارجية خطورة على المستوى الإستراتيجي".

وعلى الجانب الآخر، جاء موقف (الديمقراطيين) داعماً للرئيس "للإدارة الديمقراطية" في تعامله مع العراق رافضين توسيع الهجمات. وتمحورت إستراتيجيتهم في الدفاع عن موقفهم تذكيراً للرأي العام الأمريكي بقرار غزو العراق، إذ ارجع الديمقراطيون؛ سبب تدهور الوضع الأمني إلى قرار الغزو الخاطئ الذي فجر الصراع الطائفي في العراق وجعله هدفاً للإرهاب، وفي ذات السياق أكدت (Nancy Pelosi) زعيمة الاقلية إن إدارة الرئيس (بوش "الأبن") زيفت الحقائق على الشعب الأمريكي بشأن العراق وان الشعب الأمريكي قد أنهكته الحروب، وأضافت أنها سعيدة لأن (باراك أوباما) لم يرسل قوات إلى العراق. وفي نفس السياق ذهب (Adam Smith) العضو الديمقراطي البارز في لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب إلى انه يدعم إدارة (باراك أوباما) في توجهاتها، لكنه شدد على أن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تحل الصراع، بقوله : (لسنوات كان لدينا عشرات الآلاف من القوات في العراق لكن مع ذلك استمر الصراع الطائفي)، وأضاف : (إن العراقيين يجب أن يتحملوا المسؤولية عبر تشكيل حكومة شاملة).(26)

وعلى ما يبدو أن الولايات المتحدة كانت لديها أسباب عديدة في عدم دعم حكومة آنذاك ضد تنظيم "داعش"، منها : (27)

1- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في معاقبة الحكومة العراقية لرفضها إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أرضه.

2- سعيها إلى إبراز ضعف المجهود العسكري الإيراني وعجز طهران وبغداد عن إيجاد قوة نارية جوية واستخباراتية لاحتواء تقدم تنظيم "داعش".

3- رغبتها في رضوخ الإرادة العراقية لكل طلباتها التي ستأتي لاحقاً.

4- والاهم في كل ذلك، هو عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية، وذلك يعني ضمنياً إن عدم التزام العراق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية عدّ مبرراً لتجميد وعدم أحياء اتفاقية الإطار الإستراتيجي، بمعنى في حالة (تقاطع الأهداف) ليس هناك مجالاً للقول في استمرار هذه الاتفاقية.(28)

لكن على ضوء الإفرازات التي نجمت عن احتلال تنظيم "داعش" لمحافظات عراقية، جاء التحرك الأمريكي ضد التنظيم استجابة للمعطيات الآتية :

ان الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) تدخل لحماية إقليم كردستان العراق "شبه المستقل" من السقوط، لما يمثله من أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية.

جاء تدخل "باراك أوباما" بعد ساعات قليلة من إعلان شركات نفطية غربية كبرى (Exxon Mobil، Chevron، D.N.O النرويجية، Genel Energy التركية) سحب موظفيها من شمال العراق بسبب تقدم تنظيم "داعش"، ما يعني تأثيراً مباشراً على إمدادات النفط.

ان سقوط إقليم كردستان العراق، يفتح الطريق أمام تنظيم "داعش" لتهديد دول مجاورة، في شرق العراق وشماله، ما يحوله إلى خطر إقليمي مباشر على المصالح الأمريكية.

ان سقوط (سد الموصل) الإستراتيجي تحديداً يمثل تتويجاً لقوات تتنظيم "داعش"، ما سيشجعها على استهداف العاصمة بغداد، وهو ما كان ينذر بمجازر وحرب شوارع قد تستمر لفترات طويلة.

ان الغارات الجوية الأمريكية قد تفشل في تحقيق أهدافها، إذ ان مواجهة تنظيم "داعش" تستلزم وضع قوات أمريكية على الأرض، وهو ما كان يرفضه "باراك أوباما" تفادياً لتكرار خطيئة سلفه بوش "الأبن"، فضلاً عن ذلك أن التدخل الأمريكي أصبح يفتقر إلى الشعبية؛ بسبب جرائم الحرب التي ارتكبها الأمريكان اثناء احتلالهم للعراق.

بعد تشكيل الحكومة العراقية برئاسة (حيدر العبادي) في 2014/9/8م، أشاد الرئيس الأمريكي "السابق" باراك أوباما بهذه التشكيلة الحكومية من خلال اتصال هاتفي برئيس الوزراء (حيدر العبادي)، وأكد "باراك أوباما" بالتزام الولايات المتحدة بدعم القوات العراقية، من خلال تنظيم برامج تدريبية وتزويد القوات العراقية بالمعدات والأسلحة ومواصلة الضربات الجوية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي.

وفي ظل ذلك نادت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل التحالف الدولي في 2014/9/10م، إذ سعت من خلاله إلى إعادة النفوذ الأمريكي وبشكل متدرج وبصيغ جديدة، فهي كما يرى الكثيرون بأنها تخسر تدريجياً منطقة ذات أهمية إستراتيجية، إذ أن بانسحابها تركت المجال أمام التدخل والنفوذ الإيراني ؛ لذلك أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن عودة نفوذها، لا يتم دون أثبات حاجة العراق للدعم الأمريكي، فهي لا تريد أن تفرض نفسها كحامي للعراق، وإنما تكون ضرورة إستراتيجية، وكان ذلك واضحاً من خلال استخدام وسائل الضغط السياسي على العراق، فيما تتعلق بالحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي والتي قدر أمدها المسؤولون الأمريكان لثلاث سنوات أو أكثر بقليل.(29) وهذا ما حذر منه "سابقاً" السناتور (John McCain) خلال حملته الانتخابية للرئاسة في 2008/7/16م بقوله : (إن خطة أوباما بسحب معظم القوات الأمريكية من العراق خلال 16 شهراً من توليه السلطة تشكل وصفة لهزيمة وفوضى وزيادة في النفوذ الإيراني في المنطقة وربما لحرب وفوضى على نطاق أوسع).(30)

وفي 2014/9/10م أعلن الرئيس (باراك أوباما) في خطابه إلى الشعب الأمريكي عن إستراتيجيته الشاملة والمستمرة لمكافحة الإرهاب، والقضاء على تنظيم "داعش" الإرهابي، وتستند هذه الإستراتيجية على أربع ركائز أساسية، في كل جزء من هذه الأجزاء الأربعة سينضم إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحالف واسع من الشركاء، وستعمل الولايات المتحدة مع حلفائها في أوروبا والدول العربية وغيرها لدعم الجهود وتعزيز وحدة التحالف، هذه الركائز هي : (31)

القيام بضربات جوية منظمة ومتواصلة ضد الإرهابيين ومعاقلهم في العراق وسوريا، وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، وتوسيع نطاق الحماية الأمريكية للبعثات الإنسانية وملاحقة الإرهابيين.

زيادة الدعم الأمريكي للقوى التي تحارب الإرهابيين على الأرض، ولهذا الغرض أكد الرئيس (باراك أوباما) أنه أرسل عدة مئات من الجنود الأمريكيين إلى العراق لتقييم كيف يمكن دعم قوات الأمن العراقية على أفضل وجه، دون الدخول في حرب برية مباشرة مع الإرهابيين، وانما تقديم الدعم والتدريب والمعدات والمعلومات إلى القوات العراقية المركزية والكردية في الاقليم، ولا يقتصر ذلك على العراق وانما يمتد ليشمل سوريا، إذ قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية للمعارضة السورية في الحرب ضد "داعش"، ولهذا طلب الرئيس (باراك أوباما) من الكونغرس منحه المزيد من السلطات والموارد الإضافية لتدريب وتجهيز المعارضة السورية كأفضل قوة مضادة للإرهابيين كتنظيم "داعش" وغيره.

الاعتماد على قدرات الولايات المتحدة الكبيرة في مكافحة الإرهاب ومنع هجمات "داعش" الإرهابي، والتعاون مع حلفاء الولايات المتحدة لتكثيف الجهود الرامية إلى قطع مصادر تمويل هذا التنظيم الإرهابي، ومواجهة إيديولوجية المتطرفة، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب من وإلى الشرق الأوسط، والعمل على تعبئة المجتمع الدولي حول هذا المجهود.

مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى النازحين والاقليات الدينية، وعدم السماح لتنظيم "داعش" الإرهابي من طرد الاقليات والمدنيين الابرياء من مواطنهم الاصلية.

وبالفعل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربات جوية على مواقع التنظيم استهدف عناصره ومخازن أسلحته وعرباته المتحركة، مما ساعد القوات العراقية في مواجهة هذا التنظيم. فضلاً عن ذلك، قدمت الولايات المتحدة كميات كبيرة من الأسلحة إلى القوات الكردية "البيشمركة"، الأمر الذي اثار قلق بعض القوى الداخلية والإقليمية من أن يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن في القوة والسلطة بين الحكومة الاتحادية "بغداد" وحكومة الإقليم مما يؤدي إلى تقوية مساعي الاكراد للانفصال.

شرعنت الولايات المتحدة الأمريكية عودتها للعراق وتحركها على أراضيه بموجب "اتفاقية التعاون الإستراتيجي" و"الاتفاقية الأمنية" مع حكومة بغداد، والتي تنص الفقرة (الأولى) من المادة (الرابعة) منها على أنه : (يحق للحكومة العراقية أن تطلب المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى، والجماعات الخارجة عن القانون)، وبناءاً على ذلك ولغرض محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي تدخلت القوات الأمريكية في العراق، وأيضاً في سوريا، باعتبار أن التنظيم يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وهنا عبر معارضو الوجود العسكري الأمريكي في العراق بقولهم : (أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من باب "المقاومة"، وعادت من شباك تنظيم "داعش").(32)

في 2014/11/15م وصل الجنرال (مارتن ديمبسي) رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي إلى بغداد، ومن بعدها إلى إقليم "كردستان"، أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين العراقيين في المركز والاقليم، وعلى رأسهم (حيدر العبادي) رئيس الوزراء، تركزت على تنسيق الجهود في الحرب ضد تنظيم "داعش"، وبحث المرحلة المقبلة من الحملة التي تشنها البلاد ضد التنظيم المتطرف، والاطلاع عن كثب على سير العمليات العسكرية للتحالف الدولي ضد التنظيم، وكيفية استفادة القوات العراقية من المساعدة الأمريكية، مضيفاً أن هذه الحرب قد تمتد لسنوات طويلة، كما ناقش إمكانية تجنيد عراقيين لبرنامج تأمل الولايات المتحدة الأمريكية إطلاقه عام 2015م لإعادة تدريب وحدات عراقية.(33)

المحور الثالث : هزيمة (كيان داعش الإرهابي) والبيئة الأمنية العراقية: مراجعة الارتدادات واكلافها

لا نجانب الصواب بالقول، إن البيئة الأمنية العراقية هي شبكة من العوامل داخل معادلة (الانضباط الامني) والتي تشمل، العناصر الاتية (الجغرافية، السكان، الاقتصاد، السياسة، عناصر الاجتماعية)، اذ تدخل في ما بينها شبكة من التفاعلات المتشابكة بحيث يسود عامل الغموض والتعقيد على فضاء واسع من مخرجات هذه التفاعلات، ومن ثم فان مكونات البيئة الامنية للعراق رغم انها تتمظهر بملامح البساطة والوضوح لدى بعض المحللين الامنيين، الا انها في حقيقة الامر لها من التداخل ما لا يمكن حصره، لاسيما عندما تكون عناصر هذه البيئة تسهم بشكل كبير في التأثير على المشهد الأمني الاستراتيجي داخل العراق.[34] فضلاً عن ذلك، فهنالك أيضا عوامل خارجية كان لها دور كبير في ظاهرة الانهيار الأمني في العراق ولعل أبرزها هو التدخل السلبي لدول الجوار الإقليمي في الشأن الداخلي من خلال دعم الجماعات المتطرفة مادياً ومعنوياً، نتيجة لاختلاف سياساتها الاقليمية بأبعادها الجيوسياسية عكستها على نحو علني في المجال العراقي.[35]

ومن ناحية أخرى رغم اعلان العراق عن هزيمة تنظيم داعش الارهابي في العام (2017)، لكن خلايا التنظيم وبقاياه ما زالت تنشط في العديد من تلك المناطق وتنفذ تباعا هجمات دموية ضد المراكز العسكرية والمدنية العراقية.[36] وإزاء ذلك يعد الملف الأمني أحد أبرز التحديات أمام صانع القرار العراقي، خاصة في ظل تصاعد عمليات تنظيم "داعش" ومحاولاته باستعادة جزء من نشاطه بشكل كبير في المناطق الرخوة في الجغرافية العراقية،وهنا تكمن أهمية تبني الحكومة العراقية إلى استراتيجية جديدة تتطلب تحقيق الاستقرار الداخلي. انطلاقاً من ذلك يشير العديد من المختصين والباحثين إن تنظيم "داعش" الإرهابي يحاول أن يعطى انطباعاً بأنه قادم بشكل واضح وسيؤثر بعمق في المناطق المحورية الهشة، وهي تلك التي كان يسيطر عليها،من خلال استغلال انشغال الحكومات العراقية بمواجهة الازمات الداخلية، وتداعيات الاقتصادي على الشأن المحلي العراقي، والشروع نحو التخفيف من حدتها، ولا بد أن ينتج ذلك اثاراً سلبية، وبالتالي هذا الوضع يحفز ويشجع على التهديدات غير المتماثلة من قبل الجماعات الإرهابية بالنسبة للحكومة العراقية.[37]

وهنا أيضاً تتدخل التصوُّرات المختلفة فبحسب تقرير لمركز (جين الاستراتيجي) فإن هزيمة تنظيم (داعش) فِي مناطق سيطرته لن ينهي التهديد المستمر الذي يمثله سواء محليا أو دوليا، بل قد يدفعه إلى تكتيك جديد لبناء دولة ظلّ فِي ذات المناطق التي خسرها. ويتجلّى بموقف (مات هينمان- Matt Henman) الذي ينطلق مَن افتراض إنه "عَلى الرغم مَن هزيمة تنظيم(داعش) ككيان جغرافي، فإن ذَلِك لن يعني هزيمته كجماعة مسلحة غير مركزية، أو منعه من مواصلة هجماته، حيث يسعى التنظيم إلى الحفاظ عَلى بعض مظاهر هيكله المركزي السابق كدولة ظلّ، مَن خَلاَّل عمليات الاختطاف والإعدام القائم عَلى محاكمات وجيزة، للتأكيد عَلى ممارسته لنوع مَن السلطة فِي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة".[38]

خلاصة الطرح أعلاه، ان من الأمور المهمة التي ساعدت على تصاعد نشاط تنظيم "داعش " الإرهابي هو اقدام التحالف الدولي على ايقاف الدعم اللوجستي من استطلاع ومراقبة وعمليات استخباراتية والذي كان يشكل أهمية كبرى بالنسبة للعراق في تدعيم عملياته العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية.

المحور ارابع : مستقبل الوجود العسكري الأمريكي (خيارات واحتمالات)

إن أية قراءة لقياس اتجاهات مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، بعد الإعلان عن هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي نهاية عام 2018م، يبقى مرهوناً من جهة على أساس الوقائع المتجددة أو المتقلبة أو الإحداث العرضية (فواصل طوارئ)، وعلى التشكيلة الحكومية في مجلس النواب العراقي التي تشكلت عام 2018م وانخراط قيادات فصائل المقاومة في العملية السياسية من جهة أخرى، الامر الذي جعل من الصعب تقدير المعطيات المستشرفة لمستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

ومن خلال قراءة المواقف (الداخلية السياسية "العراقية"، والإقليمية "الإيرانية"، وأخيراً الأمريكية)، يمكن حصر مستقبل الوجود الأمريكي، وكما يأتي :

المطلب الأول / الداخل العراقي :

أولاً / العقلانية في مواجهة الانسحاب الأمريكي : هناك فئات ترى أن وجود القوات العسكرية الأمريكية ضمانة لحفظ الأمن ومواجهة التحديات الإرهابية، وأنه حتى في حال وجود رغبة بسحب القوات الأمريكية من العراق فإن ذلك يحدده القادة العسكريون وليس القيادات السياسية.(39)

فهناك من هم مرحبون بشكل كبير لبقاء القوات الأمريكية، وهو ما عبر عنه النائب (فيصل العيساوي) عن تحالف النصر حينها بقوله : (أن الوجود الأمريكي على الأرض العراقية وجود فاعل ومهم ولا يستطيع العراقيين مطالبتهم بالرحيل الآن، كما انه ليس احتلالاً)، واستطرد بقوله : (أن القوات الأمريكية بعموم العراق لا تتحرك الا بموافقة الجهات العراقية المختصة)، لافتاً إلى أن زمر الإرهاب و"داعش" ما زالت موجودة بالصحراء والجبال والحدود ومازالت خلاياهم النائمة موجودة أيضاً.(40)

ثانياً / رفض تواجد القوات العسكرية الأمريكية على الأراضي العراقية : فالمكون (العربي "الشيعي" داخل البرلمان) انقسم على نفسه أيضاً، فعموم (فصائل الحشد الشعبي المسلحة) تناهض في تصريحاتها الوجود الأمريكي في العراق، وتمثل ذلك في المسعى الدائم لنواب لهم في البرلمان العراقي لاستحصال الموافقة على مشروع قرار لإخراج القوات الأمريكية من العراق ورفض تصرفاتها "غير المسؤولة" وهذا ما حصل فعلاً. وهو ما أكده آنذاك (محمد كريم البلداوي) النائب عن "تحالف الفتح" بقوله : (أن الوجود الأمريكي في العراق يهدد الأمن العراقي)، وأضاف بقوله : (أن تصريحات الرئيس "ترامب" تجاوزت اللياقة والأدب والعرف السائد بين الدول في احترام سيادة بعضها، وان السياسية الأمريكية الجديدة التي يتبعها "ترامب" تعتمد على الاستفزاز ومحاولة التقليل من شأن الآخرين وقد تحصل حروب دامية بالعالم نتيجة لتلك السياسة "الرعناء").(41)

وتصف فصائل "الحشد الشعبي" القوات العسكرية الأمريكية بأنها (قوة احتلال) يتوجب عليها الانسحاب من العراق "فوراً" بعد أن انتهت من مهمتها في الحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي، وتعتقد هذه الفصائل أن العراق لن يستقر أمنياً بوجود قوات عسكرية أمريكية عادت إلى العراق دون موافقة "مجلس النواب العراقي".(42)

وفي استمرار مشهد رفض التواجد العسكري الأمريكي في العراق، شهدت الساحة العراقية تصريحات مترجمة على الأرض ما بين القوات الأمريكية وقوات "الحشد الشعبي"، إذ كشفت لجنة الأمن والدفاع النيابية العراقية عن مخطط أمريكي لإخراج "الحشد الشعبي" من المحافظات الغربية. وهو ما أكده (علي جبار) عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية في تصريحاته بقوله : (إن القوات الأمريكية الموجودة في قاعدة "عين الأسد" بمحافظة الأنبار والمحافظات الغربية الأخرى تخطط لإخراج "الحشد الشعبي" من تلك المحافظات).

أما بالنسبة (للتحالفات السياسية العراقية) وموقفها من الوجود العسكري الأمريكي وتصريحات الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" لبقاء قواعد عسكرية أمريكية في العراق، فإنها تصدر عن منظومة واحدة تتخندق والرؤية الإيرانية التي تعد من القوات الأمريكية في العراق تهديداً حقيقياً يستهدف وجودها، ولعل أكثر الكتل تأثيراً في الساحة السياسية العراقية بعد انتخابات عام 2018م هم (سائرون، والفتح) الذين اتفقا على مفردات تشكيل الحكومة وتبعهما من بعدهما تحالف (الإصلاح والإعمار) بقيادة "سائرون"، وتحالف (البناء) بقيادة "الفتح"، إذ خرج تحالفا "الفتح" بزعامة (هادي العامري)، و "سائرون" المدعوم من (السيد مقتدى الصدر)، برد مشترك على تصريحات الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بشأن إبقاء قوات بلاده في العراق لمراقبة إيران.(43)

ومع بدايات انعقاد مجلس النواب العراقي منتصف شهر تشرين الأول من عام 2018م، اتفق عشرات الأعضاء على تقديم مشروع قرار يقضي بانسحاب القوات العسكرية الأمريكية بشكل كامل من العراق وفقاً لجدول زمني محدد مسبقاً. وسبق للمجلس في دورته السابقة (آب عام 2014م آيار عام 2018م) أن صوت في 2018/3/1م على مشروع قرار يطلب من الحكومة وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق، وفي الغالب فإن مثل هذه القرارات يتم طرحها من كتل نيابية توصف بقربها من ايران.(44)

أما (الموقف الرسمي للحكومة العراقية) والمتمثلة برئيس الوزراء "الاسبق" (عادل عبد المهدي)، فإنه تعامل مع وجود القوات العسكرية الأمريكية بتنفيذ اتفاقية الإطار الإستراتيجي وتجديدها كل مرة لكون الولايات المتحدة الأمريكية وفق الاتفاق مسؤولة عن تدريب وتأهيل القوات العراقية كما أن التسليح يمر من عبرها، مع اعتبار حماية أمريكية للنظام الديموقراطي في العراق كما تنص الاتفاقية. ويمكننا القول أن (عادل عبد المهدي) لم يعترف بوجود قواعد أمريكية على الأراضي العراقية بل يقول هناك قوات أمريكية تابعة للتحالف الدولي وتمارس مهامها في تدريب القوات المسلحة العراقية. وهو ما أكده في 2019/2/12م خلال استقباله (Patrick Michael Shanahan) وزير الدفاع الأمريكي بالوكالة عدم قبول أية قواعد أجنبية على الأراضي العراقية.(45)

وبعد الغارة الجوية الأمريكية على مقرات القواعد العسكرية لكتائب "حزب الله" و"الحشد الشعبي" في منطقة "القائم" الحدودية بتاريخ 2019/12/29م والتي ادت إلى مقتل 28 مسلحاً من الكتائب وإصابة 48 آخرين بجروح،(46) رداً على مقتل "متعاقد مدني" أمريكي بهجوم صاروخي على قاعدة (K 1) في محافظة كركوك بتاريخ 2019/12/27م،(47) اقتحم آلاف المحتجين مجمع السفارة الأمريكية في "المنطقة الخضراء" بتاريخ 2019/12/31م للتنديد بالضربات الجوية وإحراق العلم الأمريكي رافعين إعلام الفصائل المسلحة وحزب الله العراقي وهيئة الحشد الشعبي والهتاف بشعارات ضد الولايات المتحدة الأمريكية بحضور كبار قادة الحشد الشعبي بينهم (هادي العامري، قيس الخزعلي، أبو مهدي المهندس)، فضلاً عن قيادات عسكرية وأمنية والمئات من قوات الحشد.(48)

وعلى صعيد تطورات الأحداث، وبعد يومين على اقتحام كتائب "حزب الله" العراقي السفارة الأمريكية، جاء الرد الأمريكي في 2020/1/3م بهجوم طائرة مسيرة استهدفت سيارة (أبو مهدي المهندس) نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، و (قاسم سليماني) قائد "فيلق القدس" على طريق مطار بغداد الدولي،(49) لتتعالى الاصوات داخل البرلمان العراقي وسط غياب كتل "كردية وسنية" بإخراج القوات العسكرية الأمريكية والتصويت على قرار يلزم الحكومة العراقية بطلب سحب القوات الأمريكية من العراق.

وعلى الرغم من تهديد العديد من الفصائل المسلحة بطرد القوات الأمريكية بـ "القوة"، إلا ان الحكومة في حينها ادركت أن المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تؤدي إلى خسارة استراتيجية قدر تعلق الامر بعواقب الفعل الامريكي، وبالتالي اقتصر الأمر على التنديدات والتهديدات الكلامية دون الانجرار لأفعال على أرض الواقع، وحتى مع اتخاذ البرلمان العراقي قراره في انهاء الوجود الأجنبي في البلاد، فإن الحكومة العراقية كانت مقيدة عن تنفيذ هكذا قرارات وحتى قوانيين، لأسباب عدة، منها : (50)

المديونية والتي يتطلب دفع العراق مليارات الدولارات للولايات المتحدة الأمريكية قبل المطالبة بخروجها عن العراق.

إنهاء إعفاء العراق من موضوع تعامله في شراء الكهرباء والغاز الإيراني.

إيقاف بيع قطع الغيار والذخيرة للجيش العراقي، والذي تبلغ أسلحته الأمريكية منها نحو (70%) من ترسانته العامة، بما في ذلك مقاتلات (F-16).

عقوبات تطال البنك المركزي العراقي، فضلاً عن بنوك أخرى. وهو ما حذر منه في حينها (محمد الحلبوسي) رئيس مجلس النواب العراقي في جلسة المجلس بتاريخ 2020/1/5م من تداعيات قرار إنهاء الوجود الأجنبي في البلاد، عبر المباشرة بـ (إلغاء طلب المساعدة) المقدم لقتال تنظيم "داعش" الإرهابي، موجهاً حديثه إلى أعضاء المجلس بقوله : (إن قرار إنهاء الوجود الأجنبي في العراق سيؤدي إلى وقف المجتمع الدولي تعاملاته المالية مع العراق، وقد لا نكون قادرين على الإيفاء حتى بالتزاماتنا المالية أمام مواطنينا، في أي لحظة).

عقوبات على شخصيات سياسية عراقية.

ثالثاً / التأييد الكردي : يرحب الاكراد بالتواجد الأمريكي سواء في العراق أو في "إقليم كوردستان"، وهو ما عبر عنه (نيجيرفان بارزاني) في 2019/1/27م، بقوله : (نرى في حكومة إقليم كوردستان أن وجود القوات العسكرية الأمريكية في العراق ضروري لمساعدة القوات الأمنية طالما بقي "داعش" في البلاد، وهذا الوجود مرتبط بمصلحة العراق).

اذ ينظر "الكورد" إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعدها (حليف إستراتيجي) لا يمكن الاستغناء عنه، وعلى الرغم من مرور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إقليم كوردستان" بمشاكل محددة، مثل: (أزمة الاستفتاء في 2017/9/25م) التي وقفت فيها الولايات المتحدة بجانب الحكومة الاتحادية، إلا ان العلاقة ما زالت ثابتة ومترسخة؛ بسبب إسهام الجانب الأمريكي في بناء "إقليم كوردستان" منذ فرض الحظر الجوي بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م وإلى الآن، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء أكبر قنصلية في العالم في "أربيل" عاصمة "إقليم كوردستان"، ما يساهم في تعزيز وتطوير العلاقات بشكل أكبر بين الطرفين، دون أن ننسى القواعد العسكرية المنتشرة في الإقليم.(51)

المطلب الثاني / الجانب الإيراني

تعد إيران من أكثر الدول الإقليمية اكتراثاً بالأوضاع العراقية، هذا الاهتمام نابع بالأساس من منطلق رؤية إستراتيجية لتحقيق مصالحها القومية.(52) إذ استغلت إيران فرصة الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق نهاية كانون الأول عام 2011م لملأ الفراغ الأمني بدعم مختلف الاطراف سواء أكانوا حلفاء أو غير حلفاء.(53)

بعد هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي عسكرياً، وبدت القوى العراقية التي تجد في ايران حليفاً أكثر اندفاعاً باتجاه تبني فكرة انسحاب القوات الأمريكية من العراق على الرغم من حاجة القوات الأمنية للتدريب والاستشارات التي يقدمها الأمريكيون لإعادة تأهيلها وتعزيز قدراتها لمواجهة التهديدات الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تشكلها بقايا تنظيم "داعش" الإرهابي التي لاتزال تنشط في شرق وشمال غربي العراق.

اذ تعتقد إيران أن نفوذها في العراق عامل أساس في إستراتيجيات أمنها القومي، وجزء من جهودها في إنفاذ مشروعها عبر ربط مراكز القيادة والسيطرة في "الحرس الثوري" بالقوات الحليفة لها في (سوريا، ولبنان) عبر الأراضي العراقية.(54) فضلاً عن ذلك، ان العراق يمثل رئة اقتصادية رئيسية للاقتصاد الإيراني المنهك والمحاصر جراء العقوبات الدولية، فبعد ايقاف الكثير من الدول تعاملاتها مع إيران أصبح العراق مورداً هاماً ورئيساً للعملة الصعبة بالنسبة لإيران نتيجة التعاملات التجارية بين البلدين، فضلاً عن الارتباط الكبير بين اقتصاد البلدين والمعاملات الاقتصادية الكبيرة بينهما.

ومع اشتداد الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على بعض مناطق النفوذ والاستحواذ ويأتي العراق في صدارتها، ستعمل إيران ومن خلال أذرعها في الضغط على أي صانع قرار عراقي؛ من أجل لعب دور أكبر في مواجهة

التمدد الأمريكي في العراق "سياسياً" من خلال مشروعات القوانين المطالبة بطرد القوات الأمريكية أو على الأقل تحجيمها وتحديد مهامها بشكل واضح.(55)

المطلب الثالث / على الصعيد الأمريكي :

أولاً / استمرار بقاء الوجود العسكري الأمريكي : ان إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد تنظيم "داعش"، ولا سيما بعد تشكيل التحالف الدولي أوجدت بيئة مغايرة تماماً لبيئة قبل أحداث حزيران عام 2014م، إذ زرعت إحساساً لدى الجميع في الحكومة العراقية بضرورة إعادة التفكير بالمصلحة الوطنية(56) سيما وأن القدرات العسكرية العراقية "كانت" غير قادرة على تحمل مسؤوليتها في حماية شعبها وأنها في وضع انكشاف أمني وإستراتيجي خطير. وكان من نتاج ذلك، فسح المجال أمام عودة ما يسمى في الادبيات الإستراتيجية الأمريكية ب (الإدراك الحقيقي للخطر)، الذي ظهرت تجلياته في تنظيم "داعش" الإرهابي، وهذا بحد ذاته مقترب للتدخل الأمريكي، الأمر الذي يجعل المهمة الأمريكية محملة بواجبين، مساومة ومراقبة إيران، ومجابهة تنظيم "داعش".(57)

وعليه يمكن القول، إن احتلال تنظيم "داعش" لعدد من المحافظات العراقية عام 2014م، وإعادة الوجود العسكري الأمريكي، حقق أهدافاً سياسية وعسكرية واقتصادية وأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، دفع العراق "خارج عن ارادته" دور محوري في تحقيق تلك الأهداف، والتي هي على النحو الاتي : (58)

أولاً / سياسياً :

الظروف المعقدة للصراعات وتداخل مستوياتها الإقليمية "الإيرانية"، مع الدولية "الأمريكية".

الحفاظ على استقرار العراق والمنطقة من خلال منع تجديد تنظيم "داعش" نشاطاته أو عودته ثانية. وهو ما أكده (Norman Roll) المسؤول "السابق" في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "CIA" وكبير مستشاري مكافحة التطرف بقوله : (سيستغل "داعش" خروج القوات الأمريكية ويضع العراق والقوات العراقية واستقراره أمام اختبار صعب وكبير).(59)

منع تحول العراق إلى دولة خاضعة كلياً للنفوذ والهيمنة الإيرانية.

ثانيا / عسكرياً :

تدريب القوات الأمنية العراقية ومساعدتها في التصدي لما تبقى من عناصر التنظيم الإرهابي.

تمركز القوات العسكرية الأمريكية في مجموعة قواعد أساسية توزعت على جغرافية العراق بهذا الشكل : (60)

شمال العراق / ففي عام 2014م، وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عسكرية مع "حكومة إقليم كردستان" شمالي العراق، نصت على بناء قواعد بمناطق مختلفة تحت سيطرتها تتوزع على النحو التالي : (قاعدة قرب سنجار)، وأخرى في منطقتي (أتروش "شرقي دهوك"، والحرير)، فضلاً عن قاعدتين في (مدينة حلبجة) بمحافظة السليمانية قرب الحدود الإيرانية، و (التون كوبري "شمال غربي كركوك") التابعة لمحافظة كركوك، و قاعدة كركوك "رينج" هي بمثابة معسكر نموذجي للتدريب والتأهيل العسكري.[61]

وفي أيلول عام 2017م، أكد (رشاد كلالي) مسؤول الإتحاد الوطني الكردستاني في "مخمور"، أن القوات العسكرية الأمريكية أقامت قاعدة عسكرية جديدة تضم مختلف أنواع الأسلحة والمعدات جنوب محافظة اربيل، واضاف بقوله في تصريحه خلال مقابلة مع (ALSUMARIA NEWS) بقوله: (إن القوات الأمريكية انشأت مؤخراً قاعدة عسكرية في منطقة مخمور جنوب أربيل)، مبيناً أن القاعدة اقيمت على مساحة 8 دونمات من الأراضي وتحتوي على كافة أنواع الأسلحة منها الصواريخ الذكية والمدفعية الثقيلة والدبابات والناقلات وأكثر من (1500) عجلة.[62]

يشار إلى أن محيط مطار أربيل يضم قاعدة عسكرية أمريكية، فضلاً عن مقر قيادة قوات "الزيرفاني" الكردية والتي تعد جزء من "البيشمركة" والتابعة لوزارة داخلية الإقليم، ومقر "منظمة الأمم المتحدة".

إن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على بناء قاعدة عسكرية في منطقة "حرير" شمال محافظة "أربيل" سيساعدها في احتوائها للمنطقة برمتها وكل ما يطلق عليه "التهديدات الكامنة للولايات المتحدة الأمريكية"، فضلاً عن ذلك تحويل شمال العراق إلى ثكنة عسكرية لقواتها تكون بديلة عن قاعدة "انجيرليك" التركية، وخيرا الترتيب للصدام المحتمل مع الوجود الإقليمي الإيراني في المنطقة.

أما محافظة نينوى، قاعدة كبيرة لقواتها في مطار "القيارة" العسكري، جنوبي مدينة الموصل بعد تأهيل المدرجين وتهيئة البنى التحتية للمطار، وقاعدة أخرى عند "سد الموصل" لكنها ليست بحجم "قاعدة القيارة الجوية".[63]

غرب العراق / اتخذت القوات العسكرية الأمريكية قاعدتين أساسيتين لها في محافظة الأنبار غربي العراق، والتي تحاذي سوريا والأردن، هما قاعدة "عين الأسد" في قضاء البغدادي، و قاعدة "الحبانية" والتي تضم جنوداً ومستشارين.

وسط العراق / اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من قاعدة "بلد الجوية" الواقعة في محافظة صلاح الدين مقراً لها للتحكم بطلعات طائرات (F-16)، فضلاً عن قوة في قاعدة (معسكر التاجي) شمالي بغداد، ولأغراض التدريب.

أما العاصمة بغداد، اتخذت القوات العسكرية الأمريكية من قاعدة (فكتوري "النصر") داخل حدود "مطار بغداد الدولي" مقراً لها، هذه القاعدة تستخدم للقيادة والتحكم والتحقيقات وللمعلومات الاستخباراتية.(64)

وبالرغم مما تقدم، يمكن رصد التوجهات الأمريكية حول تلك القواعد في الدراسة المطولة التي نشرها الجيش الأمريكي بتاريخ 2019/1/17م، ضمت مجلدين زاد عدد صفحاتها عن (1300) صفحة، متضمنة (1000) وثيقة رفعت عنها السرية حول "التاريخ العسكري في العراق"، بهدف "استخلاص العبر من الحرب". ومن أبرز الاستنتاجات التي وصلت إليها الدراسة، الاعتراف بفشل ردع إيران، والفشل في تدريب قوات عراقية قادرة على الاعتماد على نفسها، مع فشل (باراك أوباما، نوري المالكي) في التوصل إلى اتفاق حول تمديد الوجود الأمريكي الذي قوض إمكانية تحقيق الاستقرار.

يأتي هذا التقرير بالتزامن مع الانسحاب الأمريكي من سوريا والتوجه إلى العراق، وزيادة نشاط الجيش الأمريكي في المحافظات العراقية، مع بناء المزيد من القواعد العسكرية وتعزيز التواجد في "إقليم كوردستان" العراق والمناطق الحدودية بين العراق وسوريا، فضلاً عن محافظات "غرب العراق". يشار إلى أنه يبلغ تعداد الجيش الأمريكي في العراق (6132) جندياً على الأقل منتشرين في قواعد عسكرية بأرجاء العراق، يتولون مهمد تدريب الجيش العراقي، فضلاً عن تقديم المشورة.(65)

ثالثاً / اقتصاديا : (66)

المحافظة على قوة الاقتصاد الأمريكي : من خلال التواجد قرب مصادر الطاقة وتأمين انسيابية النفط، وضمان وصوله إلى السوق، إذ يعبر بعض المختصين بشؤون النفط : (إن النفط العراقي كنز القرن الحادي والعشرين). وهو ما اشار اليه تقرير "معهد الشرق الأوسط للبحوث" بتاريخ 2019/1/20م، بعنوان (البعد الإستراتيجي للعودة الأمريكية للعراق)، جاء فيه : (ان الاحداث الأخيرة في المنطقة دفعت الولايات المتحدة لتأمين سوق لاستيعاب النفط والغاز الأمريكي، ومن أجل ذلك فهي تعول على عودتها القوية للعراق، الذي يعد ثاني منتج للنفط في "أوبك"، والعودة القوية للعراق يضمن لها التحكم بثاني أكبر منتج في "أوبك").

رابعاً / أمنياً :

حماية المصالح الأمريكية في العراق : ففي 2018/10/4م، حمل (مايك بومبيو) وزير الخارجي الأمريكي آنذاك إيران والقوات الحليفة لها في العراق مسؤولية الهجمات التي تعرضت لها المصالح الأمريكية في العراق خلال شهر أيلول / 2018م. إذ أطلق مهاجمون قذائف "الهاون" على محيط السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء، وصواريخ "كاتيوشا" على القنصلية الأمريكية في مطار محافظة البصرة وهذا الفعل تلته أفعال مشابه عدة وفي أماكن مختلفة حيث تواجد القواعد العسكرية الامريكية ومصالحها.

المحافظة على أمن "الكيان الصهيوني" : يضمن التواجد العسكري الأمريكي عبر قواعد في صحراء(محافظة الأنبار) وغرب العراق وصولاً إلى الجنوب بمحاذاة الحدود (العراقية السعودية)، يضمن مظلة أمنية وغطاءاً (دفاعياً جوياً) لأي طلعات عسكرية جوية للطيران "الإسرائيلي" لقصف المصالح الإيرانية في العراق التي تمثلها مقار "الحشد الشعبي" والفائل العسكرية التابعة لها، وهو ما عبر عنه (مايك بومبيو) وزير الخارجي الأمريكي لـ (عادل عبد المهدي)، بإن واشنطن لن تتدخل إذا ما قررت "تل أبيب" قصف أهداف عسكرية للحشد الشعبي في العراق.(67)

مراقبة إيران : من خلال قيام الإدارة الأمريكية بفرض واقع سياسي وعسكري جديد في العراق، وهو عدم السماح لإيران بالاستفراد بالعراق كما كان في السابق، إذ أن هناك كتل سياسية تؤيد التواجد الأمريكي وتعتبره ضرورياً في هذه المرحلة، فضلاً عن حدوث تغيير كبير في المزاج الشعبي نحو القوات العسكرية الأمريكية، إذ أصبح الكثير من العراقيين ينظرون إلى التواجد العسكري الأمريكي كأمر طبيعي ولا يرونه احتلالاً جديداً، بل لديهم أمل في مساهمة التواجد الأمريكي في تخفيف وطأة النفوذ الإيراني داخل العراق.

من هنا تنطلق الإستراتيجية الأمريكية في العراق على (مراقبة وتفكيك النفوذ الإيراني بشكل تدريجي)، وهذا الخيار أفضل من المواجهة العسكرية مع أدوات إيران في العراق ؛ لأن المواجهة العسكرية ستتسبب بانهيار الاستقرار الهش الموجود في العراق والتي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة عليه في الوقت الحالي، وبالتالي تجنب المواجهة مع الفصائل المسلحة في العراق ؛ لأن التصادم يؤدي إلى عودة الفوضى والدمار إلى العراق، فضلاً عن إلحاق الاضرار بالقوات العسكرية الأمريكية.(68)

وبما ان إيران هي الهدف الاكبر في الإستراتيجية الأمريكية، والتي تتطلب التواجد العسكري قرب الحدود (العراقية الإيرانية)، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية مناطق محافظات (صلاح الدين، ديالى، كركوك) وهي المحافظات الواقعة شرق دجلة التي تعتبر مجالاً حيوياً لإيران ومشروعها في المنطقة.

كما إن أمن (الحدود الغربية) والتواجد في صحراء (محافظة الأنبار) وبناء قواعد على (التنف، والقائم) في أقصى غرب العراق، يعد من متطلبات تثبيت أمن "إسرائيل" الذي يعد من الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، والذي يوفر غطاءاً أمنياً لأي محاولة إيرانية استخدام الصواريخ "بعيدة المدى" لضرب "تل أبيب" أو حتى الأردن أو باتجاه قواعد في المملكة العربية السعودية.(69)

الرؤية الأمريكية للساحة العراقية بعد القضاء على تنظيم "داعش" الإرهابي كما وصفها الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) بأنها مملوءة بـ (الوجود الإيراني)، الذي نفذ إليها بعد الانسحاب الأمريكي العسكري من العراق عام 2011م، ففي مقابلة مع (قناة ABC) في كانون الثاني عام 2017م عبر "ترامب" عن "إن بلاده اقترفت خطأً فادحاً حينما دخلت العراق ثم سلمته إلى إيران"، مؤكداً أن لديه عدة حلول لأوضاع العراق منها "عسكرية" لن يعلنها قبل تنفيذها، كما عبر عن استيائه الشديد من سياسة الإدارة السابقة لبلاده تجاه العراق، التي قال إنها (تركت العراق وحيداً)، وإن ذلك أنشأ فراغاً إستراتيجياً استغله الإيرانيون وتنظيم "داعش" الإرهابي".(70) ليؤكد مرة أخرى في 2019/2/3م خلال لقائه مع قناة(BBC) على أهمية احتفاظ بجزء من القوات الأمريكية في العراق من أجل مراقبة إيران كونها تمثل مشكلة حقيقية للمصالح الأمريكية العراقية.

فضلاً عن محاربة تجدد نشاطات تنظيم "داعش" الإرهابي، تهدف العودة الأمريكية إلى إعادة السيادة للعراق، وهو ما عبر عنه (مايكل بومبيو) وزير الخارجية الأمريكي خلال مؤتمر صحفي في واشنطن بتاريخ 2019/12/7م حول أحداث التظاهرات "السلمية" في العراق، بقوله : (إن الشعب العراقي يريد استعادة بلده) في اشارة للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق وأضاف قائلاً : (إنهم يطالبون بإصلاحات صادقة وبالمحاسبة وبقادة جديرين بالثقة يولون مصلحة العراق الأولوية).(71) وكان زعيم تحالف "الفتح" (هادي العامري) قد هدد بإسقاط أي حكومة عراقية يتم تشكيلها بتدخل أمريكي خلال شهرين، في أشاره إلى التدخل والتحركات الأمريكية واصرارها على عدم مغادرة العراق في المرحلة القادمة.

وحول تصويت مجلس النواب العراقي في 2020/1/5م على إنهاء التواجد الأمريكي في العراق، جاء رد (مايكل بومبيو) وزير الخارجية الأمريكي بما يلي : (72)

لا يمكن تطبيق هذا القرار على أرض الواقع؛ لأن معظم العراقيين يرفضون تواجد "المليشيات" في شوارعهم.

الحكومة التي صوتت هي "فاقدة للشرعية" وعادل عبد المهدي مستقيل؛ لذا لا يمكن الاخذ بقراراتهم.

نحن مستمرون في العراق ولا نهتم لهكذا قرارات مرفوضة من قبل الشعب العراقي الحقيقي ونحن نقاتل في سبيل تحقيق مطالب متظاهرين العراق. مستمرين في مكافحة الإرهاب واجواء العراق هي تحت سلطة القوات الجوية الأمريكية.

ثانياً / تقليل الوجود العسكري الأمريكي : كشفت صحيفة (NEW YORK TIMES) عن خطة أمريكية لإعادة التموضع العسكري حول العالم، تبدأ بتقليص عدد القوات المنتشرة في غرب أفريقيا، وتشمل فضلاً عن ذلك (العراق، وأفغانستان)، بهدف التركيز على مجابهة قوى صاعدة مثل (روسيا، والصين). وأضافت الصحيفة أن الخطة تشمل جميع القوات المنتشرة خارج البلاد، والتي يبلغ قوامها نحو (200) ألف جندي.

من جانبه أكد مسؤولون في "البنتاغون"، أن (مارك إسبر) وزير الدفاع الأمريكي السابق يدرس في الإطار ذاته تقليص عدد القوات المنتشرة في الشرق الأوسط، وذلك بتخفيض عددها في العراق من (5000) آلاف جندي إلى (2500)، وسحب نحو (4000) من أصل (12) ألف جندي في أفغانستان.(73)

ومع هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي، فضلاً عن تطورات الأحداث على صعيد الداخل العراقي ستعيد القوات العسكرية الأمريكية تركيزها على:(بناء قدرة عسكرية للعراق "لاسيما كونه من أبرز دول الشرق الأوسط المستوردة للسلاح الأمريكي مما يتطلب تدريب القوات العراقية عليها التي تستمر لأعوام"، وحفظ الأمن، مراقبة الحدود، وأخيراً مكافحة الإرهاب "لاسيما وان الضرورة تستدعي مكافحته بكل الوسائل المتاحة ومن أجل الحيلولة دون عودته مجدداً، فإن ذلك يتطلب وجود عسكري محدود وبموافقة وتنسيق من قبل الحكومة العراقية").[74]

الخاتمة :

ووفقا لكل ما تقدم، نجد، ان إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق لن تتغير، وأن القوات العسكرية الأمريكية حتى وأن انسحبت، لكنها "تبقى جزئياً بصورة قواعد عسكرية دائمة داخل العراق" (هذا الاحتمال الأكثر ترجيحاً)، "الهدف في الظاهر" تحسباً لعودة تنظيم "داعش" الإرهابي، أما "الأهداف الخفية" فتتمثل في الحفاظ على المصالح والأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية "السابقة الذكر"، وهو ما أكده الرئيس الأمريكي السابق ترامب في 2020/1/7م بقوله : (أن انسحاباً أمريكياً سيكون أسوأ ما يمكن أن يحدث للعراق، واذا غادرنا العراق فإننا سنتركه بالكامل لإيران)، مشدداً بتصريحه على الاخطار التي تمثلها إيران، وأضاف بقوله : (في توقيت معين سنخرج "... "، لكن هذا التوقيت لم يأت بعد). (75) كما جاءت تصريحات (مارك أسبر) وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله : (أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسحب قواتها من العراق)، نافياً وجود رسالة موقعة من

العميد (William Sealy) قائد قوة المهمات الأمريكية في العراق بتاريخ 2020/1/6م، تعلن (سحب تلك القوات، وإعادة التمركز خلال الأيام والأسابيع المقبلة). وأضافت الرسالة أن القرار جاء (احتراماً لسيادة جمهورية العراق، وحسب ما طلب في جلسة البرلمان العراقي ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي "المستقيل" غداة جلسة صوت فيها النواب على تفويض الحكومة إنهاء تواجد القوات الأجنبية في العراق).[76] كما أشار (عادل عبد المهدي) رئيس الوزراء "المستقيل حينها" تلقيه نسخة موقعة من رسالة أمريكية تعرض خطوات "الخروج" من العراق والذين يتولون تدريب القوات العراقية ويقودون تحالفاً لقتال بقايا تنظيم "داعش" الإرهابي.

المصادر :

(*) جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ـ قسم الإستراتيجية.

(*) جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ـ قسم الإستراتيجية.

(1) د. خالد عليوي العرداوي، الديمقراطية التوافقية والدولة الوقفية في العراق، صحيفة المثقف، العدد (2237)، نشرت بتاريخ 2012/10/7، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

http://www.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama-09/67744

(2) اسعد طارش، فراس كوركيس، التطورات السياسية في العراق بين الديموقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد (63)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2015، ص166.

(3)خالد عكاشة، امراء الدم: صناعة الارهاب من المودودي إلى البغدادي، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص443.

(4) محمد عبد العظيم الشيمي، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص38.

(5) رافد فاضل علي، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 2010/9/19م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

http://studies.aljazeera.net/ar/files/2010/201172205212515802.html

(6) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول / تركيا، 24 أبريل / 2019، ص 24 – 27.

(7) خالد عكاشة، امراء الدم : صناعة الارهاب من المودودي إلى البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 445 – 446.

(8) محمد عبد العظيم الشيمي، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مصدر سبق ذكره، ص40.

(9) خالد عكاشة، امراء الدم : صناعة الارهاب من المودودي إلى البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 460.

ـ وللمزيد عن ذلك، ينظر : هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى اعلان الخلافة، الطبعة الأولى، دار الحكمة ـ لندن / دار بابل للنشر والتوزيع ـ بغداد، 2015، ص 264 – 265.

(10) ما هو تنظيم "داعش" ؟، صحيفة الحياة، نشرت بتاريخ 2014/7/24م.

ـ كذلك ينظر : د. فكرت نامق العاني، كرار أنور ناصر، العراق وتنظيم داعش : دراسة في الأسباب المنشئة للارهاب، مجلة قضايا سياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص7.

(11) د. منعم صاحي حسين العمار، جوف المحنة : اقتفاء أثر الذات العراقية، دراسات إستراتيجية، الطبعة الأولى، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص 53 – 58.

(12) المصدر السابق، ص 21.

(13) م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2014، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (57)، نيسان ـ آيار ـ حزيران / 2019، ص227.

(14) د. منعم صاحي حسين العمار، جوف المحنة : اقتفاء أثر الذات العراقية، ص22.

(15) James F. Jeffrey, Behind the U.S. Withdrawal from Iraq, Wall Street Journal, November 2, 2014, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq

(16) محمود أحمد عزت، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الحديثة، ضمن كتاب : إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص338.

(17) ايمان رجب، العراق بعد عام 2011 : التحديات في مدة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (396)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص77.

(18) العراقية تحذر من انهيار العملية السياسية إذا تم الإقدام على إقالة وزرائها، قناة (السومرية) الأخبارية، بتاريخ 2011/12/31م.

(19) أحمد فاضل جاسم، عامر هاشم عواد، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في معادلة ما بعد الانسحاب العسكري، مجلة دراسات دولية، العدد (52)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 4 – 6.

(20) معمر فيصل خولي، لماذا يتزايد الوجود العسكري الأمريكي في العراق ؟، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، نشر بتاريخ 2017/4/13م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

http://rawabetcenter.com/archives/44445

(21) صلاح حسن الشمري، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق : قراءة في ملامح التغيير، الطبعة الأولى، منشورات ضفاف، مكان الطبعة "بلا"، 2014، ص 387 – 389.

(22) د. فكرت نامق العاني، د. محمد ياس خضير، العودة الأمريكية للعراق... مقاربة إستراتيجية، مجلة حمورابي، العدد (13)، السنة الرابعة، بغداد، 2015، ص75.

(23) ريك بيرنان، أعراض الانسحاب : تخبط الخروج من العراق، ترجمة : أ.م.د. سعد علي، مجلة حمورابي، العدد (13)، السنة الرابعة، بغداد، 2015، ص167.

(24) CIA: IS has 20,000 – 31,500 Fighters in Iraq, Syria, Tempo Inti Media Tbk. 12 September 2014. At: https://en.tempo.co/read/606495/cia-is-has-20000-31500-fighters-in-iraq-syria

(25) Marc A. Thiessen , Defense Intelligence Agency warned Obama about ISIS in 2012,

https://www.aei.org/foreign-and-defense-policy/intelligence/defense-intelligence-/agency-warned-obama-about-isis-in-2012

- &: The Obama Doctrine, /https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525

(26) د. نصر محمد علي، الديمقراطيون والجمهوريون والسياسة الخارجية الأمريكية (دراسة حالة : تهديد داعش في العراق 2014)، مجلة قضايا سياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص 250 – 253.

(27) معمر فيصل خولي، لماذا يتزايد الوجود العسكري الأمريكي في العراق ؟، مصدر سبق ذكره.

(28) د. فكرت نامق عبد الفتاح، الباحث كرار أنور ناصر، العراق وتنظيم داعش : دراسة في الأسباب المنشئة للارهاب، مجلة قضايا سياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص 18 – 19.

(29) د. فكرت نامق العاني، د. محمد ياس خضير، العودة الأمريكية للعراق... مقاربة إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 83 – 84.

(30) ماكين يسخر من خطة أوباما للانسحاب من العراق، قناة الجزيرة (الاخبارية)، 2008/7/18م.

(31) د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2014، مصدر سبق ذكره، ص 235 – 236.

(32) القواعد الأمريكية في العراق.. تساؤلات بين النفوذ والسيادة، نشرت بتاريخ 2018/12/28م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://alkhaleejonline.net

(33) الجنرال الأمريكي مارتن ديمبسي في العراق لتنسيق الجهود ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، قناة أوروبا (الاخبارية) الناطقة باللغة العربية، 2014/11/16م.

(34) د.علي حسين حميد، علي زياد عبدالله، "تحليل البيئة الإستراتيجية العراقية من منظور امني"، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (33-34)،(2020)، ص 215.

(35) عمار احمد رشيد، "تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2214 : تنظيم داعش انموذجا"، مجلة المعهد، العدد (8)،(2022)، ص 537.

(36) العراق يحكم قبضته على داعش بـ"تكتيكات غير تقليدية"، سكاي نيوز عربية،30/ 3/ 2023، شوهد في 2023/5/8، في : https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1609106

(37)د.فراس عباس هاشم، فروض المتغيرات الجيوسياسية العالمية أثر جائحة كورونا وانعكاساتها على العراق، المركز الديمقراطي العربي، 2020/6/28، شوهد في 2023/5/8، في : https://democraticac.de/?p=67576

(38) د.علي حسين حميد، فراس عباس هاشم،"هيجمونيا التَطرُّف : منطلقات تَحوُّل التَّنظيمات المتطرفة للإرهاب الجوال فِي هجماتها نَحو فَضَاءِات التأريض"، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد (1)،(2019)، ص 33.

(39) محمد فوزي، منى قشطة، مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، المركز الديموقراطي العربي، نشر بتاريخ 2019/4/9م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://democraticac.de/?p=59984

(40) د. عبد الناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل العملية السياسية، في : مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مركز العراق الجديد، نشرت بتاريخ 2019/3/6م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://www.newiraqcenter.com/archives/4943

(41) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(42) د. عبد الناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل العملية السياسية، في : مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مصدر سبق ذكره.

(43) رائد الحامد، لا اتفاق عراقي على إخراج الأمريكيين من العراق، رؤية تحليلية، وكالة الأناضول الإخبارية، إسطنبول، نشرت بتاريخ 2019/5/2م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.aa.com

(44) د. عبد الناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل العملية السياسية، في : مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مصدر سبق ذكره.

(45) رائد الحامد، لا اتفاق عراقي على إخراج الأمريكيين من العراق، مصدر سبق ذكره.

(46) د. عبد الناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل العملية السياسية، في : مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مصدر سبق ذكره.

(47) قتلى وجرحى في غارات أمريكية استهدفت "حزب الله" العراقي، قناة الجزيرة الفضائية الأخبارية، بتاريخ 2019/12/30م.

(48) استهداف "K1" تفاصيل الهجوم الأكبر على قاعدة تضم قوات أمريكية في كركوك، قناة الحرة "عراق" الفضائية الأخبارية، بتاريخ 2019/12/28م.

(49) اقتحام السفارة الأمريكية ببغداد، قناة الجزيرة الفضائية الأخبارية، بتاريخ 2019/12/31م.

(50) مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس وأبو مهدي المهندس نائب رئيس الحشد بقصف ببغداد، قناة الجزيرة الفضائية الأخبارية، بتاريخ 2020/1/3م.

(51) العقوبات الأمريكية المتوقع فرضها على العراق، قناة السومرية الفضائية، بتاريخ 2020/1/7م.

(52) شاهو القرة داغي، أسباب العودة الأمريكية إلى العراق، مركز العراق الجديد، نشرت بتاريخ 2019/2/3م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.newiraqcenter.com/archives/4831

(53) د.حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار أهداف ومصالح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (33)، 2011، ص12.

(54) شاهو القرة داغي، تداعيات التواجد الأمريكي على النفوذ الإيراني ومستقبل المليشيات في العراق،، مركز العراق الجديد، نشرت بتاريخ 2019/3/6م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://www.newiraqcenter.com/archives/4943

(55) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(56) محمد فوزي، منى قشطة، مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، مصدر سبق ذكره.

(57) د. منعم صاحي العمار، من يدين لمن ؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، الطبعة الأولى، بغداد، 2012، ص17.

(58) د. منعم صاحي حسين العمار، جوف المحنة : اقتفاء أثر الذات العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(59) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، مصدر سبق ذكره، ص 24 – 27.

(60) لقاء مع "نورمان رول" المسؤول السابق في الاستخبارات المركزية الأمريكية، قناة الحدث الفضائية الاخبارية، بتاريخ 2020/1/8م.

(61) القواعد الأمريكية في كردستان العراق.. الغايات والأعداد ؟، نشرت بتاريخ 2018/12/19م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.alalamtv.net

(62) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، مصدر سبق ذكره، ص 26 – 27.

ـ كذلك ينظر : شاهو القرة داغي، أسباب العودة الأمريكية إلى العراق، مركز العراق الجديد، مصدر سبق ذكره.

(63) د. زيد عبد الوهاب، تداعيات التواجد الأمريكي الدائم في العراق إقليمياً ودولياً، مركز العراق الجديد، نشرت بتاريخ 2019/3/6م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://www.newiraqcenter.com/archives/4943

(64) شاهو القرة داغي، تداعيات التواجد الأمريكي على النفوذ الإيراني ومستقبل المليشيات في العراق، مصدر سبق ذكره.

(65) د. زيد عبد الوهاب، تداعيات التواجد الأمريكي الدائم في العراق إقليمياً ودولياً، مصدر سبق ذكره.

(66) د. علي حسين حميد، العراق ما بعد داعش من وجهة نظر أمريكية : حروب طاحنة ومستقبل مجهول، صحيفة (كلمة) الإلكترونية، نشر بتاريخ 2017/12/31م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

http://kalimaiq.com/contents/view/details?id=97

(67) ترامب يريد الإبقاء على وجود عسكري في العراق لمراقبة إيران، صحيفة (الشرق الأوسط)، العدد (14678)، نشرت بتاريخ 2019/2/4م.

(68) شاهو القرة داغي، أسباب العودة الأمريكية إلى العراق، مصدر سبق ذكره.

(69) معاذ العمري، العراق : قتل المتظاهرين يواكب العقوبات الأمريكية، صحيفة (الشرق الأوسط)، العدد (14984)، نشرت بتاريخ 2019/12/7م.

(70) هكذا علق بومبيو على إنهاء القوات الأجنبية في العراق، قناة العربية الفضائية الاخبارية، بتاريخ 2020/1/5م.

(71) أمريكا تدرس تقليص تواجدها العسكري في العراق لمواجهة "قوى صاعدة"، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.shafaaq.com

(72) بيتر كورزون، انسحاب أمريكي تدريجي من العراق، صحيفة (الخليج) الإخبارية، نشرت بتاريخ 2018/2/19م.

ـ كذلك ينظر : م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2014، مصدر سبق ذكره، ص 243.

(73) المصدر السابق،ص244.

(74) المصدر نفسه.

(75) ترامب : انسحاب الولايات المتحدة الآن سيكون "أسوأ ما قد يحدث" للعراق، قناة أوروبا الفضائية الأخبارية (Euro news) الناطقة باللغة العربية، بتاريخ 2020/1/7م.

(76) بيتر كورزون، انسحاب أمريكي تدريجي من العراق،مصدر سبق ذكره.